انحراف الأطفال وعلاقته بالعنف

طاهر الحزمي*

مقدمة :

تعد ظاهرة الانحراف وجنوح الأحداث من الظواهر الاجتماعية ذات الأثر البالغ سلباً على الطفل والأسرة والمجتمع ويسعى المجتمع العالمي حثيثاً لمتابعة هذه الظاهرة والحد منها ماستطاع. والمجتمع اليمني كونه عضواً في المجتمع الإنساني العالمي ممثلاً بأنظمته وأجهزته الاجتماعية يسعى بجهد لا يكل إلى النهوض بواقع الطفل اليمني وتحسين وضع الطفولة التي خلفته الأسباب المتعددة. ومن أبرز تلك الأسباب ما يأتي:.

- الانفجار السكاني.
- ارتفاع نسبة الأمية والتسرب المدرسي.
- ضعف الرعاية الصحية.
- الوطأة الاقتصادية.

وقد كان حقاً على المجتمع الإنساني في كل بلدان الدنيا أن يعملوا جاهدين في الحفاظ على مستقبلهم ورعايته من خلال الرعاية والحفاظ على الطفولة. فسعت معظم بلدان العالم إلى سن قوانين وتشريعات تحيط هذه الفئة (الأطفال) بإطار إنساني يصون ويحفظ البراءة والرقة والنعومة في الأطفال ويكتنفهم بالحنان والثقة والسكينة والطمأنينة ويمنحهم حق الرعاية وحق الطفولة الكاملة.

وكان أول سعي للأمة اليمنية بخصوص الطفل هو التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل عام 1989م مع بعض الدول العربية، وهدفت اليمن من هذه الاتفاقية كسائر البلاد العربية إلى الحد من ظاهرة انحراف الأحداث والعمل على إصلاح وإعادة تأهيل المنحرفين لتبني جيلاً يبني الغد ويحمي حضارة الأمة ويحقق حلم المجتمع.

وتوالي التوقيع على العديد من الاتفاقيات حتى تم تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة ظاهرة العنف ضد الأطفال عام 2004م، و تمخضت هذه اللجنة في ضوء الدراسة لميدانية التي كشفت عن تعرض الأطفال في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية للعنف أو المعاملة القاسية في البيت والمدرسة وأماكن العمل، إضافة إلى الاحتجاز في مراكز الشرطة، وتبعات ذلك الاحتجاز من الممارسات العنيفة.

واكدت الدراسات في هذا المجال أن الأطفال بين (10-18) سنة ممن تعرضوا إلى العنف كان (80%) منهم قد تعرضوا للعنف بدرجات متفاوتة بين التوبيخ القاسي والضرب المبرح بأدوات صلبة . وكشفت دراسات أخرى أن الأطفال الجانحين قد تعرضوا لأصناف التعنيف في أقسام الشرطة مثل الربط بأسلاك الكهرباء وخلع الأسنان والأظافر والتهديد بالاعتداء الجنسي بغية انتزاع اعترافات منهم.

كل ذلك لا يخلق إلا أطفالاً منحرفين،إذ ينعكس ذلك التعنيف على حياتهم النفسية والاجتماعية وينشؤون ناقمين على مجتمعهم وعلى أنفسهم وربما ناقمين على الحياة برمتها.

أهم المفاهيم في البحث:-

---

* **أستاذ علم النفس وصحة المجتمع بقسم الخدمة الاجتماعية- كلية الآداب – جامعة صنعاء**

إن تحديد المفاهيم ضرورة علمية يتطلبها ميدان البحث العلمي ، وسوف نستطرد في هذا المقام أهم المفاهيم المتعلقة بالبحث وهي: -

1- الانحراف:-

الانحراف في اللغة هو الخروج عن الطريق أو الميل عن الاستقامة أو الخروج عن الصواب.

واصطلاحاً يعني انحراف السلوك أو انحراف سلوك الأطفال، وانحراف الطفل يتمثل في الآتي:-

- العصيان وعدم الطاعة.
- التغيب عن المنزل ليلاً .
- الهروب من المدرسة.
- الميل إلى التدخين وشرب المسكرات .
- السلوك ضد القيم والأعراف.
- مخالفة القانون وبذاءت الألفاظ.[1]

ويحدد التشريع اليمني الحدث المنحرف بأنه كل شخص لم يتجاوز الخامسة عشرة سنة كاملة ويكون في إحدى حالات الانحراف فاعلاً أو مرتكباً للفعل الانحرافي .

2- الحدث:

الحدث في اللغة هو حديث السن وحداثة السن كناية عن مقتبل الشباب، وأول العمر، وبداية الفتوة.

والحدث في القانون هو الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد أولم يبلغ سن الاحتلام، أو لم تكتمل قدرته الجنسية. ويتفاوت تحديد سن الحدث في القوانين بحسب ثقافة وطبيعة كل مجتمع ، إذ تبدأ من 8 سنوات وتنتهي إلى 16 سنة في بعض القوانين وتكون بين 12-21 سنة في قوانين أخرى مثل القانون السويدي.[2]

أما القانون اليمني فقد حدد عمر الحدث بين سن 7 سنوات وحتى سن 15 سنة.

والحدث في عموم القانون هو الشخص الذي لم يبلغ سن الرشد بغض النظر عن تحديد سنوات ذلك الرشد. وهو الشخص الذي يكون عديم الأهلية، أو هو الشخص ناقص الأهلية وعديم القدرة على رعاية نفسه.[3]

وكان التفاوت الواسع في تحديد سن المسئولية الاجتماعية يعكس الحاجة الماسة إلى إجماع دولي حول ذلك التحديد. أو على الأقل أن يكون هناك تقارب مقبول. لكن الواقع الحالي يشير إلى التباعد وتحكم الأمزجة في تحديد سن المسئولية الاجتماعية ، وكما هي في الشكل رقم (1).

الشكل رقم(1)

([1])طاهر الحزمي ، أثر العمران في الجريمة ، مجلة الجمعية الجغرافية المنية ، 2007م.

([2]) المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ، التقرير الاجتماعي السنوي (الاصدار الأول) 2007م .

([3])عبد علي الجسماني ، دراسات نفسية تربوية اجتماعية ، مركز عباد – صنعاء – 1998م.

ويبين تحديد سن المسئولية الاجتماعية في البلدان المختلفة[1]

م	الدولة	السنوات	م	الدولة	السنوات	م	الدولة	السنوات	م	الدولة	السنوات
1	بنجلادش	سبع	10	أندونسيا	ثمان	19	المكسيك	إثناعشر	28	المانيا	أربع عشر
2	الهند	سبع	11	كينيا	ثمان	20	كوريا ج	إثناعشر	29	ايطاليا	أربع عشر
3	نيجيريا	سبع	12	اسكتلندا	ثمان	21	المغرب	إثناعشر	30	روسيا	أربع عشر
4	باكستان	سبع	13	أثيوبيا	تسع	22	أوغندا	إثناعشر	31	فيتنام	أربع عشر
5	جنوب افريقيا	سبع	14	إيران	تسع	23	الجزائر	ثلاث عشر	32	مصر	خمسة عشرة
6	السودان	سبع	15	الفلبين	تسع	24	فرنسا	ثلاث عشر	33	الارجنتين	ستة عشرة
7	تنزانيا	سبع	16	بريطانيا	عشرة	25	أوزباكستان	ثلاث عشر	34	البرازيل	ثمان عشرة
8	تايلاند	سبع	17	أوكرانيا	عشرة	26	الصين	أربع عشر	35	كولومبيا	ثمان عشرة
9	الولايات المتحدة	سبع	18	تركيا	أحدعشر	27	اليابان	أربع عشر	36	البيرو	ثمان عشرة

العلاقة بين الانحراف والعنف:

إن الانحراف له أسباب عديدة منها الأسباب الذاتية ومنها الأسباب الاجتماعية، إضافة إلى المتغيرات الثقافية والتحولات التي طرأت على وظيفة الأسرة والمجتمع. مما خلق ذلك علاقة ارتباطيه بين انحراف الأحداث وسلوك العنف لدى الأطفال تمثل هذه العلاقة في الشكل رقم(2).

الشكل رقم(2)

ويبين علاقة الانحراف وسلوك العنف عند الطفل

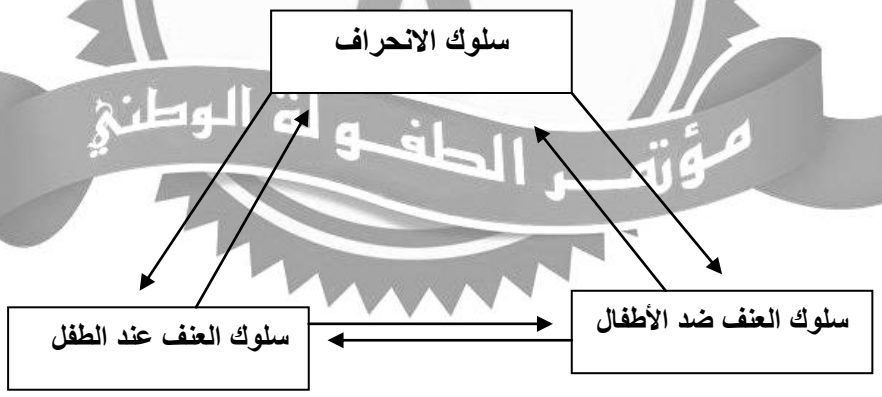

العنف الموجه ضد الأطفال:

يحدد عالم النفس (بولبي) أن هناك نمطين للتنشئة الاجتماعية أو للعلاقة بين الطفل ووالديه . هما:-

(1) عبدالله الخميسي ، وعبداللطيف الهمداني ، التشريعات اليمنية المتعلقة برعاية الاحداث ، الرباط – المغرب – 2000م.

- نمط الحماية أو الرعاية الزائدة.
- نمط الحرمان أو البند أو الاهمال.

فيؤدي **الأول** إلى اتكالية وعدم قدرة لدى الطفل في رعاية نفسه مستقبلاً ويكون من السهل تعرضه للانحراف والعنف.
أما **الثاني** فإنه يؤدي إلى الانحراف رأساً ويؤجج العنف لدى الطفل.[1]

ويذكر كوهن أن الانحراف لا يقتصر على فئة أو طبقة اجتماعية بعينها فهو يتخلل الطبقات الراقية وغير الراقية ، والطبقات الدنيا اقتصاديا أو العليا.

ويقول أيضاً إن هناك انحرافاً جماعياً يتمثل في عنف الأطفال كمجموعات تقوم بتنفيذ أعمال انحرافية مثل السرقات والاعتداءات الجماعية.

كما أن هناك انحرافاً فردياً يتمثل في العنف ضد الأخوة والأقران وعدم الاختلاط بالجماعات في بعض الأحيان.

وعموم الانحراف يأتي من العنف الموجه ضد الأطفال في البيت والمدرسة، والمتمثل في صنوف الإهانة والاحباط والضرب والحرمان. والذي يحاول الاطفال التعبير عن عدم رضاهم لما يتعرضون له بتلك الانحرافات المتمثلة في الخروج عن القيم والمعايير السلوكية والاجتماعية.[2]

إن مشكلة انحراف الأحداث في المجتمع اليمني تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، وذلك بسبب عوامل الفقر، ولبيوت المحطمة نفسياً ، والقسوة ، والنبذ ، والأساليب الخاطئة في تربية الأطفال.

إن نظام تأديب الطفل في الثقافة العربية عموماً والیمنية خصوصاً يميل إلى العنف، وهذا يؤثر في نزعته نحو العدوان والجريمة فيما بعد، ولا تظهر تلك النزعة إلا بعد سن السادسة.[3]

أهم مسببات العنف:

- نمط التنشئة العنيف.
- تشجيع سلوك العنف عند الطفل.
- مقابلة عنف الطفل بعنف الزجر.
- عدم الاهتمام بعنف الطفل عند ظهوره.
- تجاهل حاجات الطفل

مصادر العنف عند الطفل:

- **الأسرة:**- بالتأنيب والتعنيف الزائدين في التربية.
- **المعلم:**- باتخاذ العنف كوسيلة للتعليم.
- **المربين:**- بفقدان المسافة بين الغضب والعنف.
- **الثقافة :** - بمفاهيم الرجولة والقوة والسيطرة وربطها بالعنف.
- **الحضارة:**- بمفاهيم الصراع والتنافس والتسابق والمساواة الخاطئة.
- **النظام:**- السيطرة الرسمية على العنف.[1]

([1])طلعت منصور ، نحو استراتيجية حماية الطفل من سوء المعاملة والاهمال ، مجلة الطفولة والتنمية ، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، القاهرة- العدد (الرابع)2001م.

([2]) منيرة بنت عبد الرحمن آل سعود ، إذاء الأطفال ، مركز الدراسات والبحوث- جامعة نايف للعلوم الأمنية –الرياض 2005م.

([3]) أدبيات مؤتمر الطفولة الوطني الثالث ، جامعة تعز-2007م.

أهم مظاهر العنف عند الأطفال:

- العناد وعدم الانصياع للوالدين.
- حب التملك والميل إلى السيطرة.
- الأقوال والأفعال البذيئة.
- الاعتداء بالضرب على الأقران.
- ارتكاب الأعمال المخلة.
- ارتكاب الجرائم.

مؤشرات الانحراف:

إن ظاهرة العنف والعدوان عند الطفل يجب أن تكون بمثابة الإنذار بالنسبة للأهل والمربين، لأنها قد تتطور نحو الجنوح والانحراف في مرحلة المراهقة.

كما أن السلوك العنيف من الطفل ضد المجموعة ، وتكرار العدوان من الطفل ضد مجموعة أقرانه يعد من أهم المؤشرات التي تنبيء بالجنوح والانحراف في المراحل اللاحقة وخصوصاً مرحلة المراهقة.[2]

وتمثل الغالبية العظمى من المراهقين الجانحين والبالغين المجرمين ضحايا قد عانوا في طفولتهم من مشكلات العنف والعدوان. وهذا ما يجب أن يدركه القائمون على شئون الطفل. إضافة إلى أن تشجيع سلوك العدوان والعنف عند الطفل حتى وإن حقق مكسباً أو كان من باب الاستلطاف فإنه يلحق ضرراً بالغاً بالطفل والمجتمع معاً، إذ يتعرض الطفل إلى اضطرابات التكيف واضطراب العلاقات مع الآخرين ويتعرض الطفل ايضاً إلى اضطرابات وتغيرات في النشاط الغددي.[3]

وتبين دراسات نشاط الغدة الكظرية التي تفرز **هرمون الكورتيزول** مع التبول، أن إفرازات هذا الهرمون تكون أعلى من المعدل عند الأطفال ذوي السلوك والتفاعل العدواني. وهذا التنشيط الزائد والمتكرر يؤثر سلباً على الغدد وعلى المجموعة العصبية والاستقرار الفيزيولوجي والانتظام يرتبط بالاستقرار والانتظام السلوكي.[4]

وتؤكد إحدى الدراسات على أطفال الكويت الذين عانوا من صدمة الحرب أن هناك أضطرابات في **أفرازات الأدرينالين والكورتزول** لدى الأطفال. وتشير تلك الأضطرابات إلى نشاط غددي زائد في أثناء النهار وهذا الاضطراب يؤدي إلى اضطراب السلوك المتمثل بعضاً منه في العنف والعدوان في ردود الأفعال.

مصادر العدوان عند الأطفال:

الصراع والمنافسة عند الأطفال تكون نتائجها إيجابية إذا كان السلوك العدواني المصاحب في حدود ضيقة بالمقارنة مع السلوك الودي، لكن لجوء الطفل إلى العدوان واعتماد السلوك العدواني وسيلة مفضلة للتواصل مع الآخرين تلك هي الصورة المعبرة عن العنف عند الطفل وهناك معززات لعنف الأطفال منها:-

1-الأسرة:-

يتعزز سلوك العدوان من قبل الأسرة عندما تشجع الطفل على هذا التوجه ، و لا يتمكن من إشباع حاجاته ، أو تأكيد ذاته إلا بالعنف .[1]

([1]) عبد الرحمن عسيري ، الانماط التقليدية لسوء معاملة الأطفال ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض-2001م.

([2]) المركز اليمني للدراسات الاجتماعية ، تفسير جنوح الأطفال ، قضايا اجتماعية-العدد(12)2006م.

([3]) فواز رطروط ، انحراف الأحداث بين النظرية والتطبيق ، الجامعة الأردنية-2008م.

([4]) ممدوح يوسف عمران ، الانماط الثقافية للعنف(مترجم) سلسلة عالم المعرفة- مارس2007م.

2-المجتمع:-

يتعزز سلوك العدوان من قبل المجتمع لاعتقاد بعض الناس أن العدوان والعنف رمز الرجولة أو رمز البطولة.

3-الشارع والجيران:

يتعزز سلوك العنف عند الأطفال في الوسط الذي تقوم فيه العلاقات الاجتماعية بسهولة على منطق القمع والقوة فيكون سلوك العنف عند الأطفال وفق هذا الوسط سلوك طبيعي.

4-المدرسة:

وعندما يكون سلوك العنف هو السلوك السائد بين أفراد الأسرة في تعاملاتهم ويكون العنف هو سلوك الكبار ضد الأطفال أو الأب ضد الأبناء والمعلم ضد الطلاب وإسقاط مشاعر القهر والقمع عند الكبار نحو بعضهم أو نحو الأطفال فإن كل ذلك من الشروط المسهلة لظهور السلوك العدواني عند الأطفال بل وتؤثر هذه الشروط في تطور سلوك العنف والعدوان في المستقبل.[2]

الشكل رقم(3)

ويبين مصادر العنف الموجه ضد الأطفال

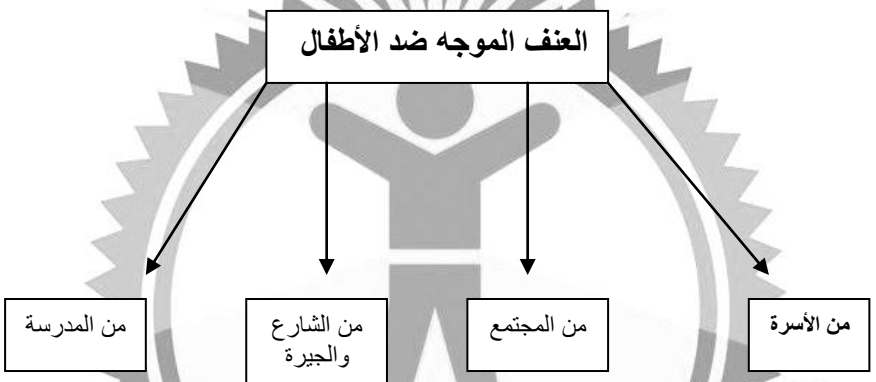

([1]) فوزية عبد الستار ، المعاملة الجنائية للأطفال. (مترجم) سلسلة عالم المعرفة- يناير2008م

([2]) محمد أحمد الصباري ، الحماية الجنائية للأطفال ، المركز اليمني للدراسات والبحوث ، ابريل-2004م.

أنماط العنف الموجه ضد الأطفال:

ترتبط أنماط العنف إلى حد كبير بالثقافة، ويتبدئ العنف على شكل خطاب أو موقف أو سلوك أو ممارسة أمام الطفل وتمثل أنماط العنف مجموعة من المعتقدات ا لتي تفصح بفعل العنف.

الخلط بين الغضب والعنف:

يبدو أن الفرق الفاصل بين عاطفة الغضب وسلوك العنف قد انهار وتلاشى إلى حد عدم التفريق بين العنف والغضب حتى أصبح الاثنان في مساواة وأصبح العنف جزاًء من الثقافة، حيث يعكس العنف أسطورة البطل والضحية أو أسطورة الفردية والتنافسية والسيطرة.

و كل أسطورة ثقافية واجتماعية أنما هي قالب يضم صوراً مختلفة لأنماط العنف الذي يكتسبه الأطفال من المشاهدة إلى الممارسة لتصبح شيء من ثقافتهم. وتكون الطامة إذا اكتمل الركن الثالث المتمثل في خبرات عنيفة خبرها الطفل.[1]

النظام الثقافي و تشريع العنف:

عند ما كانت ثقافة السيطرة على الطفل وحمايته تتطلب التشريع والتنظيم أصبح النظام الثقافي قادراً على تشريع العنف واستخدامه ضد الطفل العنيف لمنع العنف عنده. وبإسم البقاء الثقافي تمكنت الثقافة من إدراج العنف والصراع المدمر تحت عنوان الأمن الثقافي وحماية الطفل من نفسه وأصبحت السيطرة على العنف سبباً رئيساً لحدوثه.

التدخلات الاجتماعية:

إن التطبيقات والأدوات المنظمة للردع والسيطرة على العنف مثل الأجهزة القضائية ،الشرطة المدنية أو الشرطة المدرسية تمثل بنى ضرورية في أي ثقافة من أجل الحفاظ على الحدود الإنسانية وحماية حياة المجتمع، لكن تعقيدات التفاعل الاجتماعي بين التقنين والتشريع وبين الأعراف والعادات، جعلت تلك البنى تميل إلى التطبيقات الصريحة للسيطرة ليصبح هدفها هو السيطرة فحسب، ثم تصبح السيطرة الاجتماعية المنظمة جملة من التطبيقات الصريحة للسيطرة على سلوك الطفل، وتظهر تلك السيطرة على شكل أنماط عنيفة ترتدي حلل الإصلاح.[2]

التوصيات :

في مجال الأسرة:

1. إشاعة جو العاطفة في نطاق الأسرة ونبذ العنف.
2. التركيز على قيم التسامح مقابل النزاع ، والتماسك مقابل التفكك.
3. تقدير حاجات الطفل ومراعاة أفكاره وتشذيب تشعبه.
4. التعامل مع الأطفال بمبدأ العدل والمساواة.
5. إشراك الأبناء وخاصة الشباب في الحوار الأسري ومساعدتهم على اتخاذ القرار. تنمية ثقافة الحوار عند الطفل ومد جسور التواصل الأسري.
6. تجنب دفع الأطفال نحو العمل مهما كانت الأسباب.
7. جذب الأطفال من الشارع ، وعدم منعهم منه.
8. الاهتمام بالجانب القيمي والديني المعزز لجذب الطفل من الشارع.
9. تعميق أواصر التواصل بين أفراد الأسرة والطفل.
10. تحديد وتنظيم تعاملات الأطفال مع الفضائيات والتلفزيون.

في مجال التعليم:

1. تطوير آلية محاربة أمية الآباء والأمهات.

([1])يوسف قطامي ، تفكير الأطفال ، المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن- 1990م.

([2]) عبد الرحمن عيسوي ، مبحث في الجريمة ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت- 1992م.

2. تطبيق قانونية التعليم الإلزامي ومجانيته في الصفوف الأساسية.
3. استمرار الاهتمام بعملية تأهيل المعلم وتطوير تأهيله.
4. إعادة النظر في المناهج التعليمية وتعزيز الجوانب الروحية فيها.
5. الاهتمام بموضوع التسرب من المدارس بشكل أفضل.
6. اختيار المتخصصين والكفاءات القادرة على التعامل مع الطفولة في المدارس الأساسية.
7. تقوية العلاقات الأسرية والمدرسية ومد جسور التواصل ما أمكن.

المراجع:

1. طاهر قايد الحزمي،(2007م)، أثر العمران في الجريمة، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية : صنعاء.
2. عبد علي الجسماني،(1998م)، دراسات نفسية تربوية اجتماعية، مركز عباد للنشر : صنعاء.
3. عبدالله الحميسي- وعبداللطيف الهمداني،(2000م)، التشريعات اليمنية المتعلقة بالإحداث، جامعة الرباط: المغرب.
4. طلعت منصور،(2001م)، إستراتيجية حماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال، مجلة الطفولة والتنمية: القاهرة.
5. منيرة بنت عبدالرحمن آل سعود،(2005م)، إذاء الأطفال، مركز البحوث ، جامعة نايف للعلوم الأمنية: الرياض.
6. محمد سعيد الشعيبي،(2007م)، الحماية القانونية للطفل أثناء النزاع السلح،مؤتمر الطفولة الوطني الثالث : جامعة تعز.
7. عبدالرحمن عسيري،(2001م)، الانماط التقليدية لسؤ معاملة الأطفال، جامعة نايف للعلوم الأمنية: الرياض.
8. فواز رطروط،(2008م)، انحراف الأحداث بين النظرية والتطبيق، مطبوعات الجامعة الأردنية: عمان.
9. ممدوح يوسف عمران،(2007م)، الأنماط الثقافية للعنف(مترجم)، سلسلة عالم المعرفة : الكويت.
10. فوزية عبدالستار،(2008م)، المعاملة الجنائية للأطفال(مترجم)، سلسلة عالم المعرفة : الكويت.
11. محمد احمد الصباري،(2004م)، الحماية الجنائية للأطفال، المركز اليمني للدراسات والبحوث : صنعاء.
12. يوسف قطامي،(1990م)، تفكير الأطفال، المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.
13. عبد الرحمن عيسوي،(1992م)، مبحث في الجريمة، مكتبة النهضة العربية، بيروت : لبنان.

مؤتمر الطفولة الوطني